علل تضعيف الحديث فى صحيح ابن خزيمة

(دراسة تحليلية)

الباحث/محمد عبد العزيز عبد الحميد سيد أحمد

لدرجة الماجستير بقسم اللغة العربية

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَى لِطَاعَتِهِ وألهم، وَعلم الْإِنْسَان مالم يَكُنْ يَعْلَم، أَسْأَلُهُ شُكْرَ مَا مَنَّ بِهِ وَأَنْعَمَ، وَعُقْبَى خَيْرٍ يَكْمُلُ بِهَا نَعْمَاهُ وَيُخْتَمُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

وَبَعْــدُ:-

إن من تيسير الله ﷻ أن اختار لهذه المهمة النفيسة العظيمة عُلَمَاءَ أفذاذ لكُلِّ عَصْرٍ، حملوا الأمانة عَلَى وَجْهِهَا، وَاجْتَهَدُوا فِي نَقْلِها وأدائها، وَحَرَّرُوا الْقَوَاعِدَ التِّي يَزِنُونَ بِهَا المَرْوِيَّاتِ، وَاحْتَاطُوا وَجَدُّوا وَاجْتَهَدُوا، وَأَفْنَوْا حَيَاتَهُمْ فِي خِدْمَةِ السُّنَّةِ المُطَّهَرَّةِ، وَتَجَشَّمُوا الصِّعَابَ فِي سَبِيلِ حفظها وتبليغها ونَشْرِهَا... وبعـــد :-

<u>علل تضعيف الحديث فى صحيح ابن خزيمة (دراسة تحليلية)</u>

اقتضت طبيعة البحث أن يكون الموضوع مشتملا على :

مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، والخاتمة ، والفهارس .

أما المقدمة فأتحدث فيها إن شاء الله تعالى عن :

أهمية الموضوع . أسباب اختياره .

إشكالية البحث . منهجي في البحث .

الدراسات السابقة . أهداف البحث .

خطة البحث .

*وأما التمهيد ففيه ثلاثة مباحث :

*<u>المبحث الأول</u> : العلة ، وتشمل :

١- تعريف العلة لغة ، واصطلاحا .

٢- أهمية علم العلل ، ودقة مباحثه .

٣- الطرق الموصلة لكشف العلة .

٤- أقسام العلة ، وأجناسها .

٥- أسباب العلة .

٦- جهود المحدثين في علم العلل .

*المبحث الثاني : الحديث الضعيف ، ويشتمل على :

١- تعريف الحديث الضعيف لغة ، واصطلاحا .

٢- أنواع الحديث الضعيف .

٣- وجوب معرفة الصحيح والضعيف من الأحاديث

٤- حكم العمل بالحديث الضعيف .

*المبحث الثالث : التعريف بالإمام ابن خزيمة وكتابه " الصحيح " :

أولا :- التعريف بالإمام ابن خزيمة :

١- اسمه ، ونسبه ، ولقبه ، ونسبته .

٢- مولده ، ونشأته ، ورحلاته ، وطلبه للعلم .

٣- شيوخه ، وتلاميذه .

٤- مكانته العلمية ، وأقوال العلماء فيه .

٥- مؤلفاته ، ووفاته .

ثانيا :- التعريف بـ " صحيح " الإمام ابن خزيمة :

١- تسميته ، ونسخه .

٢- عدد أحاديثه ، ودرجة هذه الأحاديث .

٣- عناية المحدثين به .

٤- منهج ابن خزيمة في تصنيفه .

٥- منزلته بين المصنفات الحديثية .

*الفصل الأول : علل تضعيف الحديث الخفية من جهة السند ، وفيه مباحث :

المبحث الأول : علة الاختلاف رفعا ووقفا .

المبحث الثاني : علة الاختلاف وصلا وإرسالا .

المبحث الثالث : علة الاختلاف زيادة ونقصا .

المبحث الرابع : علة الاختلاف في إبدال راو أو أكثر بغيره .

المبحث الخامس : علة الاختلاف في تسمية الشيوخ .

*الفصل الثاني : علل تضعيف الحديث الخفية من جهة المتن ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : علة الاختلاف بوصل بعض المتن ، وإرسال البعض الأخر

المبحث الثاني : الاختلاف على الصحابيفيما يرويه مرفوعا، وما ثبت عنه موقوفا .

*الفصل الثالث : علل التضعيف الظاهرة في صحيح ابن خزيمة ، وفيه مباحث

المبحث الأول : علة الطعن في عدالة بعض الرواة .

المبحث الثاني : علة الطعن في ضبط بعض الرواة .

المبحث الثالث : علة انقطاع السند .

المبحث الرابع : اجتماع أكثر من علة تضعيف ظاهرة في الحديث .

*الخاتمة التي أسألُ اللهَ حُسْنَهَا :- وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات .

إن من علل تضعيف الحديث فى صحيح ابن خزيمة الظاهرة

علة : الطعن فى ضبط الراوي :

تعريف الضبط لغة واصطلاحاً:

لغة:

الضبط ؛ ضبط عليه وضبطه يضبط ضبطًا وُضباطة، ولهذا اللفظ عدة معانٍ في اللغة منها :

١-الحزم ولزوم الشيء مع عدم مفارقته في الشيء.[١]

٢-القوة والشدة :شديد، جمل ضابط، قوي شديد وقوي على العمل . [٢]

٣- العمل بكلتا يديه ، فقد كان عمر (رضي الله عنه) أضبط ، أي كان أعسر أيسر ، والأضبط الأسد ، لأنه يعمل بيساره كما يعمل بيمينه .[٣]

٤- الحبس والقهر ، تضبطه ، أخذه على حبس وقهر . [٤]

٥- العموم بالمطر ، ضَبَطَت الأرض إذا مُطرت ، وبلد مضبوط أي معموم بالمطر .[٥]

٦- الحفظ ، رجل ضابط للأمور ، كثير الحفظ لها . [٦]

٧ – إصلاح الخطأ والخلل ، ضبط الكتاب ونحوه ، أصلح خلله أو صححه وشكله . [٧]

الضبط فى الاصطلاح :

ملكة تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه من غير زيادة ولا نقصان، وأول مَن بيَّنه خيرُ بيان الإمام الشافعي [٨] (رحمه الله)، فقال :ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا؛ منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفًا بالصدق في حديثه، عاقلًا لما

---

(١) لسان العرب (٣٤٠/٧)

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (ص ١٢١).

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق (ص ٣٢٢) .

(٦) المصدر السابق

(٧) المعجم الوسيط (ص٥٣٣)

(٨) محمد بن إدريس بن العباس المطلبي، أبو عبدالله، نزيل مصر، المجدد على رأس المائتين، من كتبه: الأم، والرسالة وغيرهما، توفي سنة أربع ومائتين، انظر تقريب التهذيب (١/ ٤٦٧)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ١٥٧) .

يحدث به، عالِمًا بما يحيل معاني الحديث مِنَ اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى[١] ، لأنه إذا حدث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل به معناه، لم يدر لعله يُحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجهٌ يخاف فيه إحالته الحديث، حافظًا إن حدث به من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدَّث مِنْ كتابه، إذا شَرِكَ أهلَ الحفظ في حديث وافَق حديثهم، بريئًا من أن يكون مدلسًا، يحدِّث عمن لقِي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ما يحدث الثقات خلافه عن النبي.[٢]

*وذكر ابن الأثير [٣] في مقدمة الجامع أن الضبط عبارة عن احتياط في باب العلم، وله طرفان: العلم عند السماع، والحفظ بعد العلم عند التكلم، فلو سمع ولم يعلم، أولم يفهم، لم يكن ضابطًا، وكذا إذا شك في الحفظ بعد العلم أو السماع [٤] ، إذًا: فهذا يعني أنه ليس المقصود بالضبط والإتقان – عند المحدثين – سعة الحفظ وكثرة المحفوظات، وإنما المقصود به التثبُّت، وأن لا يروي الراوي إلا ما حفِظه، وأن يؤديه كما سمعه، وأهل الضبط بهذا المعنى يتفاوتون.

*وقال الحاكم في ذكر طبقات المجروحين :الطبقة التاسعة من المجروحين: قوم ليس الحديث من صناعتهم، ولا يرجعون إلى نوع من الأنواع العشرة التي يحتاج المحدث إلى معرفتها، ولا يحفظون حديثهم، فيجيئهم طالب العلم فيقرأ عليهم ما ليس من حديثهم، فيجيبون ويقرون بذلك وهم لا يدرون.[٥]

---

(١) اختلف العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى، والأكثر على أن ذلك جائز بشروط: أن يكون الراوي عالمًا عارفًا بالألفاظ ومقاصدها، بصيرًا بمقدار التفاوت بينها، عارفًا بالفقه واختلاف الأحكام، مميزًا لما يحيل المعنى وما لا يحيله، وأن يكون المعنى ظاهرًا معلومًا، وأما إذا كان غامضًا محتملًا، فإنه لا يجوز رواية الحديث على المعنى، ويلزم إيراد اللفظ بعينه وسياقه على وجهه، لكن خلاف العلماء في مَسألة الرواية بالمعنى كان فيما قبل عصر التدوين، أمَّا بعد تدوين الحديث وكتابتِه في المصنَّفات، فلا خِلاف بين العلماء في عدم تجويزه؛ (انظر علوم الحديث ص٢١٣، توجيه النظر إلى علوم الأثر ١/ ٦٢١، الجامع للخطيب ٢/ ٣٤)

(٢) الرسالة للإمام الشافعي (ص٣٧٠-٣٧١) .

(٣) المبارك بن محمد الجزري، مجد الدين، ابن الأثير، محدث كبير، ولغوي بارع، وأصولي، توفي٦٠٦هـ، له جامع الأصول، والنهاية في غريب الحديث، وغيرهما؛ سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٨٨) .

(٤) جامع الأصول في أحاديث الأصول، لابن الأثير (١/ ٣٥) .

(٥) المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم النيسابوري (ص٦٦) .

والأدلة على اشتراط صفة الضبط في الراوي كثيرة، منها قول الله تعالى :﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا ﴾[1] .

والمعنى :لا تقل رأيت ولم تر، وسمعتُ ولم تسمعْ، وعلمت ولم تعلم [2]. ويفهم من هذا أنه على العبد أن يتحقق من الخبر ويضبطه كما سمعه أو رآه أو بأي وسيلة تحمله بها، ثم بعد ذلك يؤديه كما سمعه أو رآه.

وفي السنة عن زيد بن ثابت، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ.[3]))

أي أدى الخبر كما سمعه، وهذا لا يتحقق إلا بكون الراوي واعيًا ضابطًا لما يسمع حتى يؤدي ما تحمله بدقة وأمانة، وكل دليل يوجب اشتراط العدالة يوجب اشتراط الضبط.

ومن أشهر معاني هذا المصطلح أن الراوي الذي منَحه المحدثون هذا الوصف – أي؛ قالوا فيه: ثقة – يكون موصوفًا بوصفين:

الوصف الأول :العدالة.

الوصف الثاني :الضبط والإتقان.

لأن الرواية تحتاج إلى الأمرين معًا، فلا يقبل الخبر إلا ممن كان ديِّنًا تقيًّا لا يتعمد الكذب، ولا الإخبار بخلاف الواقع، مع التثبت في النقل للأخبار، فقد يكون غير متعمد للكذب، لكنه ليس ممن يحفظ الحديث على وجهه، فيخطئ عن غير قصد حال الأداء؛ لهذا اشترط المحدثون رحمهم الله لقَبول الحديث من الراوي أن يكون موصوفًا بهذين الوصفين.

وذكر أبو الزناد[1] عن أبيه، قال: أدركتُ بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله.[2]

([1]) الإسراء: ٣٦.

([2]) تفسير الطبري (١٥/ ٨١) .

([3]) سنن أبي داود، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، برقم (٣٦٦٠)، سنن ابن ماجه، أبواب السنة، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب من بلغ علمًا (١/ ١٥٦)، برقم (٢٣٠) .

وقال الإمام مالك [٣] رحمه الله: "إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، يقولون: قال رسول الله صلى اللَّه عليه وسلم، فما أخذت عنهم شيئًا، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أمينًا؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم علينا محمد بن مسلم بن عبيداللَّه بن عبداللَّه بن شهاب، وهو شاب، فنزدحم على بابه.[٤]"

وعندما قيل له: ولم يا أبا عبدالله؟ فقال: "لم يكونوا يعرفون ما يُحدثون.[٥] "

ولا يثبت الخبر إلا بضبط رواته له، والضبط غالبًا عليه مدار التصحيح والتعليل، والجرح والتعديل؛ وذلك لأن صحة الحديث لا تحصل إلا بالعناية به من حين سماعه وحتى أدائه، وهذا هو الضبط.

فلا يُظَنُّ أن العدالة ليست هي العامل الوحيد لقبول الرواية، وإنما يجب أن تشفع بالحفظ والضبط والإتقان، وهذا أمر يختلف باختلاف المواهب والقدرات الشخصية للراوي.

أقسام الضبط :

قسم العلماء الضبط إلى قسمين:

الأول :ضبط صدر.

والثاني :ضبط سطر أو كتاب.

وقد قال يحيى بن معين رحمه الله: "هما ثبْتان: ثبت حفظ، وثبت كتاب.[٦]

أولًا: ضبط الصدر:

تعريفه :هو الحفظ بأن يثبت الراوي ما سمعه في صدره، بحيث يبعد زواله عن القوة الحافظة، مع القدرة على استحضار المحفوظ إن حدث حفظًا.

---

(١) هو عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبدالرحمن المدني المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، مات سنة ثلاثين ومائة، وقيل: بعدها؛ تقريب التهذيب (ص٣٠٢) .

(٢) صحيح مسلم، المقدمة، (١/ ١٥) .

(٣) مالك بن أنس بن مالك، أبو عبدالله المدني، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، مات سنة (١٧٩هـ)، قال الواقدي: بلغ تسعين سنة؛ انظر تهذيب التهذيب (ص٥١٦) .

(٤) الكفاية للخطيب (١/ ١٥٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٦٠) .

وقد جاء في النزهة عن ابن حجر تعريف ضبط الصدر، فقال: هو أن يُثْبت ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .[1]

يعرف العلماء ضبط الصدر لدى الراوي بأمور:

١- استفاضة ضبط الراوي بين الأئمة، وهذه الصورة هي أعلى الصور في هذا الباب.

٢- تزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي بأنه يحفظ حديثه ويتقنه.

٣- سبر روايات الراوي، ومقارنتها بروايات غيره من الثقات؛ لينظر هل يوافقهم أم يخالفهم؟ ويحكم على حديثه بعد ذلك بما يستحق، كما قال ابن معين: قال لي إسماعيل بن علية يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علِمتم ذاك؟ قلت له عارَضْنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة، فقال :الحمد لله؛ ا .هـ.[2]

٤- إذا نصوا على أن الراوي ثقة، وليس له كتاب، فهذا يدل على أنه يحفظ حديثه في صدره.

٥- ومن ذلك قول الراوي عن نفسه: "ما كتبت سوداء في بيضاء"، أو "ما يضُرُّني أن تُحْرَق كتبي"، ونحو ذلك مما يدل على إتقانه لحديثه

٦- باختبار الراوي :ومن صور الاختبار : أن يأتي إليه أحد أئمة الجرح والتعديل، فيسأله عن بعض الأحاديث، فيُحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي إليه بعد زمن، فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى؛ علم أن الرجل ضابط لحديثه، ومتقن له، أما إذا خلَّط فيها، وقدَّم وأخر؛ عَرَفَ أنه ليس كذلك، وتكلم فيه على قدر خطئه ونوعه، فإن كانت هذه الأخطاء يسيرة عددًا ونوعًا، احتملوها له إذا كان مكثرًا، وإلا طُعِن فيه .

ثانيًا: ضبط الكتاب:

تعريفه :وهو صيانة الراوي لكتابه منذ أدخل الحديث فيه، وصحَّحه، أو قابله على أصل شيخه، ونحو ذلك؛ إلى أن يؤدي منه، وذلك لأن الراوي قد يبتلى برجل سوء: سواء كان ابنًا،

---

(١) نزهة النظر (ص٢٠٥) .

(٢) نقله فضيلة الدكتور طارق عوض الله في كتابه الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات (ص٢١) عن سؤالات ابن محرز (٣٩/٢) .

أو جارًا، أو صديقًا، أو ورَّاقًا، أو نحو ذلك، فيدخلون في كتابه ما ليس منه، فعند ذلك يطعن في ضبط الراوي، ويسقط حديثه.[١] .

ويشترط في صاحب الكتاب صون كتابه عن تطرق الخلل والتزوير والتغيير إليه من حين سمع فيه إلى أن يؤدي منه[٢] ، مع مقابلته بأصل موثوق به كنسخة شيخه، وأن لا يعيره إلا لمن أمن أنه لا يغير أو يبدل فيه شيئًا[٣] ، فإن لم يقابل كتابه، أو تهاون في المحافظة عليه، وروى من نسخ مستعارة أو مشتراة ، فقد عرض نفسه للطعن وعُدَّ في طبقات المجروحين.[٤]

ويُعْرف ضبط الراوي لكتابه بعدة أمور:

١- التنصيص من إمام على أن فلانًا صحيح الكتاب، أو أن كتابه هو الحَكَم بين المحدثين، أو أن كتابه كثير العجم والتنقيط، ونحو ذلك مما يدل على ضبطه لكتابه.

٢- التنصيص على أن أصل الراوي الذي يُحدِّث منه مُقَابلٌ على أصل شيخه، أو على نسخة معتمدة منه.

٣- أن يوافق حديثُهُ الذي يرويه من كتابه حديثَ الثقات، فإن هذا يدل على ضبطه لكتابه، وقد يكون عنده ضبط صدر، وقد لا يكون.

٤- التنصيص على أنه لم يكن يُعير كتابه، ولا يُخْرِج أصله من عنده؛ لأن فاعل ذلك قد ينسى المعار إليه، وقد يُعيره للمأمون وغير المأمون؛ فيؤدي ذلك
إلى إدخال شيء في كتابه، وهو ليس من حديثه، وقد لا يُميز ذلك، لا سيما إذا لم يكن عنده حفظ وإتقان لحديثه، فيسقط حديثه.

---

(١) نزهة النظر (ص٢٠٥) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٨٩) .

(٣) ينظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢١٠) .

(٤) المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم النيسابوري (ص٦٦) .

وقد نص العلماء على تقديم ضبط الكتاب على ضبط الصدر إذا توفرت في الكتاب شروطه التي قيدوه بها، قال الجبريني[١] ، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: "هما ثبت حفظ، وثبت كتاب، قال: فقلت له: يا أبا زكريا، أيهما أحب إليك: ثبت حفظ أو ثبت كتاب، قال: ثبت كتاب".[٢]

وقال علي بن المديني(رحمه الله) : ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبدالله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة.[٣]

إن من الحفاظ من كان يجمع بين ضبطي الصدر والكتاب، فإذا أتقن حفظ المكتوب، بيَّض ما كتب؛ أي: محاه بعد أن جعله في خزانة صدره.

ويعرف ضبط الراوي بأمور منها :

أولاً : اعتبار رواياته بروايات من عرف بالضبط والإتقان .

قال ابن الصلاح (رحمه الله) : يعرف كون الراوي ضابطًا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرَفنا حينئذ كونه ضابطًا ثبتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرَفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم.[٤]

وهذا المنهج الدقيق هو الأكثر ممارسةً في صنيع النقاد من القدامى، والمحدثين ، وهو الوسيلة المثلى لمعرفة ضبط الراوي لحديثه، ومقدار الموافقة والمخالفة، وهي الطريقة الأكثر شهرة، والأوسع انتشارًا.

---

(١) هو أبو هارون إسماعيل بن محمد بن يوسف بن يعقوب بن جعفر بن عطاء بن أبي عبيد الثقفي الجبريني، قال ابن أبي حاتم الرازي: أبو هارون الثقفي من بيت جبرين، قدم عليهم الرملة، فروى عن رواد بن الجراح وحبيب بن رزيق كاتب مالك، والفريابي وعمرو بن أبى سلمة، وكتب إليَّ فنظرت في حديثه، فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق، هكذا ذكره ابن أبي حاتم، وقال أبو حاتم محمد بن حبان البستي: أبو هارون إسماعيل بن محمد بن يوسف الجبريني يقلب الأسانيد ويسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به، روى عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وكثير بن الوليد وغيرهما، روى عنه أبو الحسن محرز؛ انظر الأنساب للصنعاني (٣/ ١٩٠) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٨) .

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٨) .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٠٦) .

ثانياً : امتحان حفظ المحدث واختباره : بأن تُلقى عليه أحاديث تُدْخَلُ ضمن رواياته؛ ليُنظَر: أيفطن لها أم يتلقنها؟ فإن

تلقنها وحدَّث بها، عرَفوا غلطه ووهمَه، وقد يكون حافظًا ضابطًا لا يقبل التلقين.

وإن من علل تضعيف الحديث : الطعن في عدالة الراوي وفيما يلي نموزجين لذلك من صحيح ابن خزيمة .

قال الإمام ابن خزيمة فى صحيحه :

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ كُنْتُ أَرَى لِلْمُعْتَمِرِ التَّلْبِيَةَ حَتَّى يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ أَوَّلَ مَا يَبْتَدِئُ الطَّوَافَ لِعُمْرَتِهِ لِخَبَرِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَ يُمْسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ.

حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ: عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَلَمَّا تَدَبَّرْتُ خَبَرَ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ[1]، كَانَ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَدْ كَانَ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ دُخُولِ عُرُوشِ مَكَّةَ، وَخَبَرُ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ[2] أَثْبَتُ إِسْنَادًا مِنْ خَبَرِ عَطَاءٍ، لِأَنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى لَيْسَ بِالْحَافِظِ، وَإِنْ كَانَ فَقِيهًا عَالِمًا.[3]

فَأَرَى لِلْمُحْرِمِ كَانَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ بِهِمَا جَمِيعًا قَطْعَ التَّلْبِيَةِ عِنْدَ دُخُولِهِ عُرُوشِ مَكَّةَ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا لَمْ يَعُدْ إِلَى التَّلْبِيَةِ، وَإِنْ كَانَ مُنفردًا أَوْ قَارِنًا عَادَ إِلَى التَّلْبِيَةِ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِأَنَّ فِعْلَ ابْنِ عُمَرَ كَالدَّالِ عَلَى أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَطَعَ التَّلْبِيَةَ فِي حَجَّتِهِ إِلَى الْفَرَاغِ مِنَ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ،قَالَ:قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَدَعُ التَّلْبِيَةَ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ وَيُرَاجِعَهَا بَعْدَمَا يَقْضِي طَوَافَهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.أهـ

❁❁❁❁❁

(١) عرف في ع١ ، ع٣ إلى : " حنين " والمثبت من خ (٢٦٩/أ) وكذا هو في إتحاف المهرة (٥٧٧/٨) ح (٩٩٩٠) ، وفي (٣٥٩/٤).

(٢) عرف في ع١ ، ع٣ إلى : " حنين : والمثبت من خ (٢٦٩/أ) وكذا هو في إتحاف المهرة (٥٧٧/٨) ح (٩٩٩٠) ، وفى (٣٥٩/٤)

(٣) كتاب : المناسك ، باب قطع التلبية في الحج عند دخول الحرم إلى الفراغ من السعي بين الصفا والمروة :ح (٢٦٩٧) .

– تخريج الحديث :

أخرجه ابن خزيمة (٢٦٩٧) ، قال : حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، ومحمد بن هشام ، قالا : حدثنا هشيم . وقال ابن خزيمة : " قد كنت أرى للمعتمر التلبية حتى يستلم الحجر ، أول ما يبتدي الطواف لعمرته ، لخبر ابن أبي ليلى ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، فلما تدبرت خبر عبيد بن جريج ، كان فيه ما دل على أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قد كان يقطع التلبية عند دخوله عروش مكة ، وخبر عبيد بن جريج أثبت إسناداً من خبر عطاء ، لأن ابن أبى ليلى ليس بالحافظ، وإن كان فقيهاً عالماً ".

وأبو داود (١٨١٧) قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا هشيم ، وقال أبو داود : " رواه عبد الملك بن أبي سليمان ، وهمام ، وعن عطاء ، عن ابن عباس ، موقوفاً "

والترمذي (٩١٩) قال : حدثنا هناد ، قال : حدثنا هشيم . وقال الترمذي : " حديث ابن عباس حسن صحيح " .

وأبو يعلى (٢٤٧٥) قال : حدثنا أبو خيثمة ، عن هشيم .

وابن أبي شيبة ح (١٤١٩٦) قال : حدثنا هشيم . و ح (١٤١٩٧) قال : حدثنا يحيى بن آدم . قال : حدثنا حسن ، وزهير .

ثلاثتهم (هشيم ، وحسن بن صالح ، وزهير بن معاوية) عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن عطاء ، به .

– دراسة إسناد الحديث والحكم عليه :

قال ابن خزيمة في صحيحه : " لخبر ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر .

حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، ومحمد بن هشام قالا : حدثنا هشيم ، أخبرني ابن أبي ليلى قال محمد بن هشام عن ابن أبي ليلى " . أ هـ

– دراسة الإسناد :

١. يعقوب بن إبراهيم الدورقي :[١]

قال أبو حاتم الرازي : "صدوق " .

قال أبو حاتم بن حبان البستي : " ذكره في الثقات " .

قال أحمد بن شعيب النسائي :" ثقة " .

قال الخطيب البغدادي : " ثقة حافظ، متقن " .

قال الذهبي : " الحافظ، له مسند " .

قال الحافظ ابن حجر : " ثقة ، وكان من الحفاظ ".

١م . محمد بن هشام ، الطالقاني ، أبو عبد الله ، المروذي ، القصير ، سكن بغداد :[٢]

قال عنه أبو حاتم بن حبان البستي : "مستقيم الحديث " .

وقال الخطيب البغدادي : "ثقة" .

قال ابن حجر : " ثقة " .

٢. هشيم بن بشير ،بن القاسم بن دينار ، السلمي ، أبو معاوية ، الواسطي :[٣]

قال أبو حاتم الرازي : ثقة، لا يسئل عن هشيم في صلاحه وصدقه وأمانته، أحفظ من يزيد بن هارون " . وقال أبو حاتم بن حبان البستي : كان مدلسا "

قال أبو زرعة الرازي : أحفظ من جرير ".

وقال أبو يعلى الخليلي : "حافظ متقن، تغير بآخر موته لما ضاعت صحيفته وكان يدلس، حافظ، متقن، مخرج، أقل الرواية عن الزهري، ضاعت صحيفته، وكان هشيم يروي عن الزهري من حفظه، وكان يدلس ".

---

(١) تنظر ترجمته في : مشيخة النسائي (ص٦٢) والجرح والتعديل (٢٠٢/٩) والثقات لابن حبان (٢٨٦/٩) وتاريخ بغداد (٢٧٧/١٤) وتهذيب الكمال (٣١١/٣٢) وسير أعلام النبلاء (١٤١/١٢) وتهذيب التهذيب (٣٣٤/١١) وتقريب التهذيب (ص٦٠٧) .

(٢) تنظر ترجمته في : الثقات لابن حبان (١١٦/٩) تهذيب الكمال (٥٦٦/٢٦) وتهذيب التهذيب (٤٩٦/٩) وتقريب التهذيب (٢١٤/٢) .

(٣) تنظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٧٨/٦) والتاريخ الكبير (٤٣٢/٣) وثقات العجلي (الترتيب:٣٦٧/١) والثقات لابن حبان (٣٣٩/٦) ومشاهير علماء الأمصار (ص ١٧١) وسير أعلام النبلاء (٣٧٥/٧)وتذكرة الحفاظ (٣١٥/١) والكاشف (٤٠٠/١) وتهذيب التهذيب (٢٦٤/٣) وتقريب التهذيب (ص٢١٣) .

وقال أحمد بن حنبل :" لزمته أربع أو خمس سنين ما سألته عن شيء هيبة له الا مرتين وقال أيضا حفظت كل شيء سمعته من هشيم وهشيم حي قبل موته، ومرة: لم يسمع من يزيد بن أبي زياد، ولا من عاصم بن كليب، ولا من الحسن بن عبد الله، ولا من ابن أبي خلدة، ولا من سيار، ولا من على بن زيد".

وقال أحمد بن شعيب النسائي : "يدلس ".

قال الحافظ ابن حجر :ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، أحد الأئمة متفق على توثيقه إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس واحتج به الأئمة كلهم، وقال في اللسان :حافظ، وذكره في طبقات المدلسين وقال: مشهور بالتدليس مع ثقته " .

وقال الذهبي : " حافظ بغداد، إمام، ثقة، مدلس، إمام محدث، أحد الأئمة متفق على توثيقه، إلا أنه كان مشهورا بالتدليس، وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم، وذكره في تذكرة الحفاظ وقال: حافظ الكبير محدث العصر، لا نزاع في انه كان من الحفاظ الثقات إلا أنه كثير التدليس " .

٣. ابن أبي ليلى = محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، الأنصاري ، أبو عبد الرحمن ، الكوفي :[١]

قال أبو بكر البيهقي : غير قوي في الحديث، وقال: لا يحتج به، وقال: لا حجة فيما ينفرد به لسوء حفظه وكثرة خطأه في الروايات، وقال: كثير الوهم " .

قال أبو حاتم الرازي : محله الصدق، كان سيئ الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به وابن أبي ليلى وحجاج بن أرطاة ما أقربهما " .

وقال أبو حاتم بن حبان البستي : فاحش الخطأ، رديء الحفظ، فكثرت المناكير في روايته، تركه أحمد ويحيي ".

---

(١) تنظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٥٨/٦) والتاريخ الكبير (١٦٢/١) والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص٩٢) وتسمية فقهاء الأمصار للنسائي (١٢٨) والضعفاء للعقيلي (٩٨/٤) والجرح والتعديل (٣٢٢/٧) والمجروحين لابن حبان (٢٤٣/٢) والكامل لابن عدي (١٨٣/٦) وتهذيب الكمال (٦٢٢/٢٥) وسير أعلام النبلاء (٣١٠/٦) والكاشف (١٩٣/٢) وجامع التحصيل (ص٢٦٦) وتهذيب التهذيب (٢٦٨/٩) وتقريب التهذيب (ص٤٩٣) .

وقال أحمد بن حنبل : سيئ الحفظ مضطرب الحديث وكان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه حديثه فيه اضطراب، ومرة: ضعيف، عن عطاء أكثره خطأ، ومرة: ضعيف والحجاج في نفسي أكثر منه " .

وقال أحمد بن شعيب النسائي : أحد الفقهاء ليس بالقوي في الحديث " .

قال الحافظ ابن حجر : " صدوق سئ الحفظ جداً " . وقال أبو حاتم وغيره : " لم يسمع من أبيه شيئاً ، مات أبوه وهو طفل ، إنما يروي عن رجل عن أبيه " .

٤. عطاء بن أبي رباح : أسلم ، القرشي مولاهم ، أبو محمد ، المكي :[١]

قال أبو حاتم بن حبان البستي : كان من سادات التابعين فقها وعلما وورعا وفضلا ".أهـ

وقال أبو زرعة الرازي : " ثقة " .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : "ثقة فقيه فاضل كثير الإرسال تغير بآخره ولم يكثر ذلك منه " . وقال الذهبي : " ثبت رضي حجة إمام كبير الشأن" .

وقال علي بن المديني : " اختلط بآخره " .

٥. عبدُ اللهِ بنُ عَبّاسٍ بنْ عَبْد المطلب بن هاشم ، القرشيُّ ، الهاشميُّ ، أبو العباس ، المدنيُّ (ابن عم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) :[٢]

صحابي جليل ،حبر الأمة ، وترجمان القرآن ، وفقيه العصر ، وإمام التفسير ، وكان يقال له : الحبر ، والبحر ، لكثرة علمه ، وقد دعا له النبي صلى الله عليه وسلم مرتين .

قال عبد الله بن مسعود : " نعم ترجمان القرآن عبد الله بن عبس " .

وقال أبو هريرة لما مات زيد بن ثابت : " مات اليوم حبر الأمة ، ولعل الله أن يجعل في ابن عباس منه خلفا " .

– الحكم على الحديث :

الحديث بهذا الإسناد ضعيف لحال ، ابن أبي ليلى ، ولم أقف له على متابع أو شاهد يقويه

❁❁❁❁❁

(١) تنظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٨٦/٢ ، ٤٦٧/٥) ، والتاريخ الكبير (٤٣٦/٦) والثقات لابن حبان (١٩٨/٥) والجرح والتعديل (٣٣٠/٦) ومشاهير علماء الأمصار (ص٨١) وتاريخ دمشق لابن عساكر (٣٦٦/٤٠) وسير أعلام النبلاء (٧٨/٥) وتهذيب الكمال (٦٩/٢٠) وميزان الاعتدال (٧٠/٣) والكاشف (٢١/٢) وتهذيب التهذيب(١٧٩/٧) وتقريب التهذيب (ص٣٩١) .

(٢) تنظر ترجمته في : الطبقات الكبرى (٣٦٥/٢) والتاريخ الكبير (٣/٥) ومعرفة الصحابة (٤٨٢/٣) ومشاهير علماء الأمصار (ص٩) والاستيعاب (٩٣٣/٣) وتاريخ دمشق (٢٨٥/٢٩) وأسد الغابة (٢٩١/٣) وتهذيب الكمال (١٥٤/١٥) وسير أعلام النبلاء (٣٣١٩/٣) وتهذيب التهذيب (٢٤٢/٥) .